

Distr.: General
5 October 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٩٧ (ش)

تدابير بناء الثقة على الصعيدين

الإقليمي ودون الإقليمي

تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	ثانيا - الردود الواردة من الدول
٢	سيراليون

ثانيا - الردود الواردة من الدول

سيراليون

[الأصل: بالانكليزية]

[٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥]

١ - أيدت سيراليون قرار الجمعية العامة ٨٧/٥٩ وسرها اتخاذها دون تصويت. ويمكن أن تتضح أهمية هذا القرار بالنسبة لسيراليون في سياق تقرير الأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعبارة للحدود في غرب أفريقيا (S/2004/200)، وبالأخص التوصيتان ٣ و ٤ بشأن التعاون في منطقة اتحاد نهر مانو.

٢ - وتستند أهداف السياسة الخارجية لسيراليون، الواردة في دستورها إلى مبدأي حسن الجوار والاحترام المتبادل فيما بين جميع الأمم. وتعتقد سيراليون، بوصفها من الأعضاء المؤسسين لاتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اعتقادا راسخا أن حسن الجوار يعد عاملا حافزا لتحقيق أهداف التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وعلى الرغم من دور بعض العناصر الخارجية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في إثارة صراع المتمردين في سيراليون وإطالة أمده، تواصل حكومة سيراليون وضع وتعزيز تدابير بناء الثقة من أجل صون السلام والاستقرار، لا سيما في منطقة اتحاد نهر مانو.

٣ - وإذ تضع سيراليون في اعتبارها ما تشهده المنطقة دون الإقليمية من حالة أمنية هشة إلى حد ما، أو ما يوصف بـ "قابلية اختراق" الحدود، وكذا الحاجة إلى كفالة استتباب السلام الذي حققته، فإنها تلتزم التزاما تاما بتنفيذ البروتوكول الخامس عشر الملحق بإعلان اتحاد نهر مانو. ويضع البروتوكول إطارا لإنشاء آلية فعالة، تشمل نشر وحدات مشتركة لضمان الأمن وبناء الثقة على طول الحدود، بغرض مراقبة الحدود المشتركة وكفالة أمنها لمنع وقوع المشاكل المتصلة بالأمن ورصدها وردعها وإحباطها وتلافيها في المناطق الحدودية للدول الأعضاء في الاتحاد، وهي سيراليون وغينيا وليبيريا.

٤ - وما فتئت سيراليون تعلق أهمية على الجهود الرامية إلى تسهيل التشغيل الكامل للوحدات المشتركة لضمان الأمن وبناء الثقة على طول الحدود، بما في ذلك اضطلاعها بمسؤولية منع نقل وانتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وذخيرتها. وفي هذا السياق، تتقيد سيراليون بتقيدها صارما بجميع أشكال حظر الأسلحة التي فرضها مجلس الأمن، وبالوقف الاختياري الذي دعت إليه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستيراد الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة وتصديرها وتصنيعها. وتتصدر سيراليون الحملة التي تدعو إلى تحويل الموقف الاختياري إلى صك ملزم قانونا.

٥ - وفيما يتعلق بالتدابير العملية الأخرى لبناء الثقة، تُبرز التطورات الهامة التالية تصميم سيراليون على تعزيز العلاقات الودية وتوطيد السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية:

(أ) قبيل نهاية العام الماضي، عقد الرئيس كبه، رئيس سيراليون والرئيس كونتي، رئيس غينيا، حوارا مثمرا آخر بشأن المسائل التي تشكل شواغل مشتركة لبلديهما، لا سيما مسألة الحدود بين سيراليون وغينيا على طول نهر ماكونا/موا. وقد طمأن الرئيس كونتي الرئيس كبه بأن السلام سيعم دائما بين سيراليون وغينيا، وأن شعبي البلدين سيعيشان دائما في ظل علاقات حسن الجوار. ووقع الزعيمان مذكرة تفاهم أكدت فيها من جديد أن قرية ينغا تتبع سيراليون في حين يتبع نهر ماكونا/موا فيما بين المعلمين ١٥ و ١٦ لجمهورية غينيا؛

(ب) سعيا لتبديد المخاوف والشائعات، تم الاتفاق على ضرورة ترسيم الحدود الطبيعية وفق المعاهدة الانكليزية الفرنسية لعام ١٩١٢ التي أكدها اتفاق عام ١٩٧٤ بين غينيا وسيراليون. وتقرر الشروع في تقديم اقتراحات بشأن النشر المشترك في هذه المنطقة لقوات أمن تابعة للبلدين، وذلك كأحد تدابير بناء الثقة الرامية إلى تجنب أي استغلال غير مبرر لمسألة ينغا. ومن المقرر إجراء عملية ترسيم الحدود في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛

(ج) في مؤتمر قمة اتحاد نهر مانو المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٥. بمبادرة من الرئيس كبه، أعيد التأكيد على التزام قادة البلدان الثلاث بالسعي إلى إيجاد حل ودي وسلمي لمشاكل الحدود على طول نهر ماكونا/موا. وقد جرى ذلك وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة في كوناكري في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ التي أكد فيها مجددا على أن قرية ينغا تابعة لسيراليون وأن نهر ماكونا - موا بين المعلمين ١٥ و ١٦ تابع لغينيا؛

(د) تسليما بدور المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وغيرها في تعزيز تدابير بناء الثقة من أجل تلافي اندلاع أعمال حربية، سواء بشكل مقصود أو عرضي في المنطقة دون الإقليمية، استضافت سيراليون اجتماعا للبرلمانيين وزعماء وشيوخ شعب كيسي من المقاطعات الحدودية الثلاث في سيراليون وغينيا ولييريا، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وحضر الاجتماع الذي عقد في كويندو، في مقاطعة كيلاهون، رؤساء الدول أو الحكومات؛

(هـ) أعرب ممثلو شعب كيسي عن اقتناعهم بأن الاجتماع قد أتاح فرصة نادرة من أجل مد جسور حسن الجوار، وتعزيز الأمن الإقليمي، وتشجيع المبادرات

الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية التي تفيد شعوب المناطق الحدودية. وشددوا على الحاجة الملحة لتقوية الأواصر التي تربط بين أعضاء اتحاد نهر مانو، ودعم حكومات بلدانهم لإنفاذ البروتوكولات الإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالسلم والأمن وحرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات في المنطقة دون الإقليمية. كما قرروا، في جملة أمور، بذل كافة الجهود الممكنة من أجل منع تجنيد المرتزقة وتجنيد الأطفال المقاتلين، وضرورة امتناع كل دولة عن استخدام إقليمها كميدان للتدريب ومنصة انطلاق لزعزعة استقرار دولة مجاورة؛

(و) واعتبرت مسألة إعادة إنشاء الأسواق الدولية في كويندو وغويكيديو، وفويا أحد تدابير بناء الثقة الأخرى في منطقة اتحاد نهر مانو.